

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٧٢ لسنة ١٩٧٠

باعتبار إقامة مبنى مدرسة ابتدائية بناحية بندر بنها
محافظة القليوبية من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة
العامة أو التحسين ؛وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام
الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة الأرض المقام عليها مبنى
مدرسة ابتدائية بناحية بندر بنها بمحافظة القليوبية والبالغ مساحتها
٩ قراريط و٣ أسهم أي حوالي ١٥٩٥ مترا مربعا تقريبا والموضح بيانها
وموقعها وحدودها بالرسم والمذكرة المرفقين ؛

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مديرية الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخرة ١٣٩٠ (٢٨ يولييه سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

مذكرة

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

بشأن اعتبار مشروع إقامة مبنى مدرسة ابتدائية
بناحية بندر بنها محافظة القليوبية من أعمال المنفعة العامةتقرر في السنة المالية ١٩٦٩ / ١٩٧٠ إقامة مدرسة ابتدائية بناحية
بندر بنها محافظة القليوبية لمواجهة الأغراض التعليمية في هذه الجهة .فإذا كان هذا الاقتراح مقبولا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة
فإن كتاب ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ من وزير الخارجية إلى سفير الهند ، ورد
السفير المتضمن قبول حكومة الجمهورية العربية المتحدة الاقتراح ؛ وطلبها
إبلاغ هذا القبول إلى وزير الخارجية ، سيكونان اتفاقا بين حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة .وبناء على طلب حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، أشرف بالإفادة
أن الاقتراح سالف الذكر مقبولا لديها . وبالتالي فإن كتابكم المؤرخ
٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ وهذا الرد ، يكونان اتفاقا بين حكومة الولايات
المتحدة الأمريكية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة .

وتقبلوا يا صاحب السعادة اسمي احترامى ما

على ياور جونغ
سفير الهندالمحترم ولیم . ب . روجرز
وزير الخارجية

واشنطن دي . سي .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٣ لسنة ١٩٧٠ الصادر بتاريخ
أول يناير سنة ١٩٧٠ بالموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومة الجمهورية
العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن بتاريخ
٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ والخاص بمد اتفاقية سنة ١٩٦٣ لتجارة المنسوجات
القطنية بين البلدين ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين حكومة
الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن
بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ والخاص بمد اتفاقية سنة ١٩٦٣ لتجارة
المنسوجات القطنية بين البلدين ، ويعمل به اعتبارا من ٤ سبتمبر
سنة ١٩٦٩

محمود رياض

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٨٦ لسنة ١٩٧٠

باعتبار مشروع إقامة مبنى دار للعلمين ومدرسة ابتدائية
تجريبية ملحقة بناحية الدقي بمحافظة الجيزة من أعمال المنفعة
العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة
العامة أو التحسين؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام
الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات؛

قرر:

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مبنى دار
للعلمين ومدرسة ابتدائية تجريبية ملحقة به بناحية الدقي بمحافظة الجيزة .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة هذا
المشروع المملوكة للسيد فوزى تادرس مقار والبالغ مساحتها ٧٥٧٢,٩٠ مترا
مربعا تقريبا والموضح بيانها وموقعها وحدودها بالرسم والمذكرة المرفقين .

مادة ٣ - تخصص الأرض اللازمة للمشروع .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٠ (٢٨ يولييه سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

وقد تم اختيار الموقع اللازم لهذا الغرض وهو عبارة عن قطعة أرض
صالحة للبناء داخل كردون بندر بنها تقع بشارع ادريس بنها رقم ١ ٤ ٣
وتبلغ مساحتها ٩ قراريط و ٣ أسهم أى حوالى ١٥٩٥ مترا مربعا تقريبا
وجنودها كالتالى :

الحد البجري : مدرسة عهد فريد الابتدائية بنها بطول ٢٢,١٤ مترا
تقريبا .

الحد الشرقى : مساكن بندر بنها بطول ٨٢ مترا تقريبا .

الحد القبلى : شارع البقرخانة بطول ١٦,٩٠ مترا تقريبا .

الحد الغربى : شارع ادريس بطول ٨٢ مترا تقريبا .

وهذه الأرض ملك للسيد / عزيز جرجس والسيد عبد المجيد قر .

س	ط	
١٦	٣	وتملك الأول في الموقع المختار
١١	٥	وتملك الثانى فيه

وقد وافق المالك الثانى على نزع الملكية .

كما وافق مجلس مدينة بنها على اختيار هذا الموقع بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٩
ووافقت لجنة التربية والتعليم وكذلك السيد المحافظ على هذا الموقع بتاريخ

١٩٦٩/١٠/٢٨

وقدمت بناء المدرسة فعلا وشغلت بالدراسة في العام الدراسى الحالى

١٩٧٠/١٩٦٩

ومن حيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على
العقارات قد نصت على أن :

” يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المستملكة من
وجود نفع عام بالنسبة للعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار
من رئيس الجمهورية “ .

لذلك يشرف وزير التربية والتعليم بعرض مشروع القرار المرفق -
برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير التربية والتعليم

دكتور: محمد حافظ غانم